

Distr.: General  
10 December 2012  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون  
البند ٦٤ من جدول الأعمال  
تقرير مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من  
الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه بيانا صدر عن جمهورية بيلاروس يتعلق باتخاذ اللجنة الثالثة للجمعية العامة القرار المعنون "تقرير مجلس حقوق الإنسان". (انظر المرفق الأول) وأود أن أطلب تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق دورة الجمعية العامة السابعة والستين في إطار البند ٦٤ من بنود جدول الأعمال المعنون "تقرير مجلس حقوق الإنسان". (انظر المرفق)

(توقيع) أندريه دابكيوناس



الرجاء إعادة استعمال الورق

141212 131212 12-64165 (A)



مرفق الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة، المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

بيان جمهورية بيلاروس فيما يتعلق باتخاذ اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة القرار المعنون "تقرير مجلس حقوق الإنسان"

تقدر بيلاروس تقديراً كبيراً الجهود التي تبذلها دول المجموعة الأفريقية فيما يخص تقديم القرار المتعلق بتقرير مجلس حقوق الإنسان. ويهدف الكثير من قرارات المجلس واتجاهات عمله، ولا سيما الاستعراض الدوري الشامل، إلى كفالة تعزيز جميع أنواع حقوق الإنسان وحمايتها بشكل فعلي، في سائر بلدان العالم دون استثناء.

إلا أن بيلاروس تجد نفسها مضطرة للخروج عن توافق الآراء فيما يتعلق باتخاذ القرار المعنون "تقرير مجلس حقوق الإنسان" وذلك لأسباب ذات طابع مبدئي.

فتقرير مجلس حقوق الإنسان يعكس، في جملة أمور، نشاط المجلس الرامي إلى اتخاذ قرار معادٍ لبيلاروس تُنشأ بموجبه ولاية المقرر الخاص المعني ببيلاروس لدوافع سياسية. وقرارات المجلس هذه لا علاقة لها بالحالة الفعلية لحقوق الإنسان في البلد، وهي تهدف إلى التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية بيلاروس.

كما أن القرار وولاية المقرر الخاص المعني ببيلاروس كليهما فرضته على المجتمع الدولي مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، التي تروج لبرنامجها السياسي في المجلس. فالغرض الرئيسي من التقرير ومن الولاية المنشأة بموجبه هو القيام بأنشطة مغرضة معادية للحكومة في بيلاروس تحت ستار الأمم المتحدة. ويساور بيلاروس قلق بالغ من التوسع في ممارسة اتخاذ قرارات انتقائية تتعلق ببلدان معينة واستخدامها أداة لممارسة ضغوط سياسية على الدول ذات السيادة بشكل يخالف مبادئ العالمية والموضوعية والالانتقائية.

إن استبدال الآلية العالمية للاستعراض الدوري الشامل والحوار المتسم بالاحترام المتبادل بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بتطبيق معايير مزدوجة لتحقيق مصلحة مجموعات معينة من الدول هو أمر غير مقبول ويؤدي، بشكل جدي، إلى تقويض مكانة المجلس باعتباره الهيئة الرئيسية لحماية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وهذا النهج في دراسة أوضاع حماية حقوق الإنسان هو الذي أدى في وقت سابق إلى انهيار لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وتعرب بيلاروس أيضاً عن اعتزامها مواصلة التعاون البناء مع المجلس ومع إجراءاته المواضيعية الخاصة، وكذلك العمل مع الدول التي تسعى إلى إعادة المجلس إلى جادة الثقة والحيادية.

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢